الثورة
الاربعاء 20 رمضان 1433هـ 8 أغسطس 2012م العدد (17431)

الجيش في طريق الهيكلة:

أصداء القرارات الجمهورية بشأن دمج بعض الوحدات العسكرية لمناطقها

ارتياح كبير جراء حزمة القرارات.. ومطالبات بمزيد من القرارات التي تدعم وحدة الجيش

■ تفاعلت ردود الأفعال المؤيدة لحزمة القرارات الجريئة التي أطلقتها القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ المشير عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- يوم أمس الأول بخصوص ضم بعض وحدات الجيش إلى المناطق المتواجدة في إطارها وتشكيل قوات الحماية الرئاسية. وقوبلت القرارات بارتياح كبير وأصداء واسعة لا تخلو من تباين، نظرا لما تمثله وحدة الجيش من أهمية بالغة في المرحلة الراهنة وباعتبارها حجر الزاوية في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومثلت بداية جادة وشجاعة كخطوة أولى على طريق هيكلة الجيش وإعادة الاعتبار للمؤسسة السيادية الأولى في البلد وإنهاء حالة الانقسام المشئومة التي شهدتها جراء أحداث العام الفائت.

ولأهمية هذه الخطوة تنشر (الثورة) رصداً لأهم الآراء والأصداء وردود الأفعال التي أعقبت صدور القرارات فيما يلي نصها:

محافظ لحج- احمد المجيدي:

قرارات صائبة وجاءت في الوقت المناسب الذي ينتظره الشعب لما لها من أهمية في تنفيذ أهم بنود المبادرة الخليجية

د. محمد عبد الملك المتوكل:

القوات المسلحة جزء أساسي من الدولة المدنية الديمقراطية

حماية صنعاء مسئولية الرئيس وقراراته صائبة

من ناحيته قال العميد جبران الحاشدي الخبير العسكري إن قرارات الرئيس العسكرية الصادرة يوم الاثنين قرارات ايجابيه وخطوه شجاعة تصب جميعا في مصلحة الوطن.

وأضاف الحاشدي أن هذه القرارات جاءت لإخراج هذه الألوية من تبعيتها للفرقة ماليا وإداريا لتتبع محاور أخرى وهذه الخطوة سوف تكشف عن الآلاف من الجنود الوهميين المدرجين بكشوفات هذه الألوية وتذهب مرتباتهم إلى خزنة حزب وكذلك سوف تعمل على إجبار الطواقم المتفرغة من هذه الألوية إلى الانخراط بمعسكراتها.

وعن تشكيل الحماية الرئاسية من أربعه ألوية قال الحاشدي أن اللواء/ ٣١٤ مدرع من الفرقة الأولى مدرع وهذا اللواء الذي يقع تحت قيادة محمد خليل ويسمى اللواء الرابع ويسيطر على الإذاعة والتلفزيون والقيادة العامة لوزارة الدفاع وبعض المنشآت الحكومية كان منشقاً عن قيادة الفرقة ولم ينضم إليها.

وقال إن اللواء / ١ حرس خاص من الحرس الجمهوري وهو المعني بحراسة دار الرئاسة ورئيس الجمهورية والمنشآت التابعة له. واللواء / ٢ حماية من الحرس الجمهوري يقوم بحماية المنشآت العامة والوزارات والقصور الرئاسية في المحافظات ومجلس النواب والوزراء.في حين اللواء / ٣ مدرع من الحرس الجمهوري الواقع في النهدين وهو لواء الاحتياط لرئيس الجمهورية.

وأضاف العميد الحاشدي أنه يجب أن تكون هذه الألوية تابعة لرئيس الجمهورية كون الطرفين يسعون جاهدين للسيطرة على هذه الألوية والمطالبات بإعادة هيكلة الجيش تصب جميعها وراء هذا السبب بحيث يسعى كل من الأطراف المتنازعة للسيطرة عليها وضمان تبعيتها لضمان السيطرة على صنعاء ومراكزها ومرافقها ومؤسساتها ووزاراتها وجبالها ومداخلها ومخارجها وبهذا القرار يكون رئيس الجمهورية قد فصل الخلاف وأغلق باب الجدال وقطع مساعي أي من الأطراف لضمان السيطرة على هذه الألوية.

واعتبر الحاشدي فصل هذه الألوية ماليا وإدارياً عن وزارة الدفاع وإلحاق تبعيتها المالية والإدارية برئاسة الجمهورية حتى لا يكون هناك أي ثغرة لمحاولة الضغط على قياداتها أو السيطرة عليها.

وقال الحاشدي إن الأهم من كل هذا أن أي اعتداء الآن على أي من معسكرات هذه الألوية خصوصاً الواقعة بأرحب والصمع يكون الكفيل بالرد هو رئيس الجمهورية من تتبعه هذه الألوية، وأن حماية صنعاء وجبالها ومداخلها ومخارجها أصبحت مسؤولية هذه الألوية التي تتبع الرئيس شخصيا وهكذا يكون الرئيس بهذه الخطوة قد أعلن انتهاء حالة العداء مابين المليشيات والفرقة من جهة الساعين للسيطرة على معسكرات هذه الألوية التي تقبع على جبال الصمع وأرحب ونهم وغيرها ومابين الحرس الجمهوري من جهه ثانيه..

ي الوقت المناسب

الأخ أحمد عبدالله المجيدي - محافظ لحج

أعتقد أن هذه القرارات صائبة وجاءت في الوقت المناسب والذي كان ينتظرها الشعب لما كان لها من أهمية في تنفيذ أهم بنود المبادرة الخليجية وهي إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن وتكمن أهميتها في التنفيذ على الواقع وهذا ما أثار ارتياح كل جماهيرالشعب اليمني عندما شعر أن كل الأطراف الموجودة في السلطة وفي مقدمتها القوات المسلحة والأمن الموافقة على القرارات الجمهورية التي اتخذها فخامة الأخ رئيس الجمهورية.. ونحن نشجع وندعم ونبارك مثل هذه القرارات التي تبشر بالخير ولما فيه أمن واستقرار اليمن أرضا وشعبا.

قرارات صائبة

الدكتور محمد صالح قرعة - عضو مجلس الشورى:

القرارات الجمهورية الأخيرة سواء فيما يتعلق بتحديد اربعة ألوية فقط للحماية الخاصة برئيس الجمهورية أو تلك القرارات التي الحقت الألوية التابعة للحرس الجمهوري والفرقة الأولى بالمناطق العسكرية بحسب تواجد تلك الألوية تعتبر قرارات صائبة وهامة جدا على صعيد إعادة بناء الجيش على أسس حديثة ووطنية بعيدة عن الولاءات الشخصية.

إن صدور تلك القرارات قد مكن المناطق العسكرية بقيادة ألوية كانت تتواجد في المحيط الجغرافي لتلك المناطق لكن تلك الألوية لا تخضع لها بل تخضع لقيادة الحرس الجمهوري أو لقيادة الفرقة الأولى وهذا كان حقيقة شيئاً خارجاً عن المألوف وعن أبسط قواعد المنطق والعقل.. وبهذه القرارات أصبحت المناطق العسكرية تقود فعلا جميع الألوية والوحدات العسكرية المتواجدة في إطارها وبهذا تتعزز قدراتها العسكرية والقتالية وتنتهي تلك الأزدواجية التي كانت قائمة وليس لها إطلاقا ما يبررها.

إننا نعتقد جازمين أن هذه القرارات بداية حقيقية ونابعة عن وعي قيادي عسكري تصب في مصلحة إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية بناء وطنيا يخدم الوطن بحق ويبعد هذه المؤسسة عن الولاءات الشخصية.. كما أن ما صدر من قرارات أخرى تتعلق بإعادة تنظيم مجلس إدارة البنك المركزي والتعيينات الأخرى في البنك الأهلي والبنك الزراعي قرارات هامة أيضا لها علاقة حقيقية بتنفيذ القرارات الخاصة بالجانب العسكري لأن التمويل المالي أهم عنصر من عناصر التنفيذ لكي تلتحق ألوية الفرقة الأولى ألوية الحرس الجمهوري بالمناطق العسكرية وتفتح لها حسابات خاصة تتبع تلك المناطق هذه خطوات مدروسة وهامة سيكون لها أثر بالغ على استقرار أوضاع اليمن إن شاء الله تعالى.

وفي هذا الصدد نود أن ندعو كل القوى الخيرة من أبناء شعبنا اليمني العظيم إلى مؤازرة مثل هذه القرارات التي يصدرها فخامة رئيس الجمهورية الذي يتحمل مسئولية غاية في الصعوبة والتعقيد وفي ظروف استثنائية جدا تستلزم التعاون والتكاتف معه لإنقاذ هذه القرارات التي ما هي إلا مقدمة شجاعة وجريئة لإعادة هيكلة مؤسستي الجيش والأمن وكذلك نحو رسم سياسة مالية ونقدية تعيد الاقتصاد لاقتصاد بلادنا عافيته حتى تتم معالجة الأوضاع الصعبة التي يعاني منها المواطن وفي مقدمتها مشكلة الفقر والبطالة وسوء الخدمات العامة.. علينا جميعا استشعار مسئولية كل منا في هذه المرحلة الصعبة.

جيش للدولة وليس للأفراد

د. محمد عبدالملك المتوكل- استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء:

أنا مهموم بشيء آخر، مهموم بالدولة المدنية الديمقراطية العادلة، هذه كلها ليست إلا ظواهر لخلل الدولة، بدون أن يكون هناك اتفاق على بناء الدولة المدنية الديمقراطية العادلة، كل هذه القضايا تذهب هباءً، ولهذا الشيء الجميل إذا تم فإنه عمل ممتاز وهو أن المؤتمر الشعبي قال أنه الآن يتحاور مع أعضائه لكي يتبنوا الدولة المدنية الديمقراطية العادلة وأنهم سيدخلون به الحوار، إذا صح هذا فهذه هي القضية، أما بقية القرارات فهي محاولات تطبيب ليس إلا.

وقد تحدثنا مع الإخوان أن القوات المسلحة هي جزء أساسي من الدولة المدنية الديمقراطية، وعندما نتكلم عن الجيش ما هي الأسس وما هي المعايير وأين يتموضع ولماذا نعد الجيش، وهذا اليوم علم لا بد أن يتم من خلال الحوار والنقاش، ومن ثم بعد الاتفاق تشكل لجنة من مدنيين وعسكريين محايدين من كل القوى السياسية لوضع تصور وما تم الإتفاق عليه لوضع جيش للدولة واليمن وليس جيشاً للأفراد، والشيء الآخر البعض يقول نهيكل القوات المسلحة من خلال إبعاد الأشخاص والقضية ليست كذلك.. لا بد لنا بصراحة أن يكون العمل حقيقيا، ولا بد أن نتفق على القضاء العادل المستقل، وبعد ذلك نناقش الدستور الذي يؤمن بالمساواة ويؤمن بالديمقراطية لكل المواطنين اليمنيين سواء كان رجلا أو امرأة سواء كان مسلماً أو غير مسلم.

علينا أن ندخل الحوار لنتحاور حول ما هي الدولة وكيف تكون الدولة، وهذه القرارات حلول وقتية، وهذه كلها نتيجة لغياب الدولة، فالحوثين والحراك والفساد والصراعات نتيجة لغياب الدولة، مشكلتنا نحن نريد دولة مدنية ديمقراطية عادلة لكل اليمنيين.

ندعم القرارات

حسن زيد - أمين عام حزب الحق:

الحزب بصدد إصدار بيان دعم للقرارات الرئاسية الأخيرة، ونحن ندعم القرارات بمجملها، خصوصا وقد حظيت بمباركة رئيس المؤتمر الشعبي العام واللواء علي محسن، وليس هناك شك أن إنشاء حرس رئاسي مستقل سيعزز من استقلال رئيس الجمهورية بقراراته وبالتالي استقرار الأوضاع.

وفي ظل استمرار تهديد رئيس الجمهورية بالمظاهرات مع استمرار الانقسام والتصعيد الإعلامي يؤثر سلبا على هيبة السلطة وهيبة رئاسة الجمهورية عند الجماهير، وانفراد رئاسة الجمهورية بحرس رئاسي سيعزز من استقلاله واستقراره وبالتالي تعزيز هيبة رئاسة الجمهورية والتي نحن بحاجه إليها.

وإعادة بناء وحدة وتوجيه الوحدات على بعض المناطق سيعزز أيضا من إمكانية هيكلة القوات المسلحة والأمن وبسط سيطرة وهيمنة الدولة على الأوضاع في الأمانة وباقي المحافظات، وأعتقد أنها ستكون خطوة لإبعاد العاصمة وعواصم المحافظات عن الوجود العسكري ليس المواطن بحاجة إليه.

نحن نرحب بأي قرار يصب في صالح إعادة توحيد القوى الأمنية والعسكرية وإخضاعها للقيادة السياسية ممثلة بوزير الدفاع ورئيس الجمهورية ونعتبر هذه القرارات من أعمال السيادة أي لا تخضع للتوافق أو التشاور.

وأتمنى، في هذه الأيام المباركة من أفراد المجتمع أن يستشعروا روح الوفاق والأخوة لأننا لا نملك الوقت الكافي.

خطوة ذكية وناجحة

الوزير حسن شرف الدين- وزير الدولة :

أرحب بشكل كبير بهذه القرارات، والتي جاءت في وقت ممتاز، وعقب خطوات عملية ووثيقة في عملية إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية، ابتداء بالخطوة الأساسية التي وجه بها فخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي المتمثلة بحصر عتاد الجيش وممتلكاته وقواته، ثم التغييرات التي تمت خلال الأشهر الماضية وانتهاء بهذه القرارات التي من المتوقع أن يتعبها قرارات أكثر أهمية تدل على وعي كبير من جانب فخامة الأخ الرئيس وإعادة توزيع الألوية الخاصة بالفرقة الأولى مدرع والحرس الجمهوري خطوة ذكية وناجحة تعمل على توزيع هذه الألوية وضمها إلى قيادات المناطق العسكرية المتواجدة في اليمن وهي خطوة في طريق أن تكون هذه الألوية تحت سيطرة وزارة الدفاع، وهذا هو الذي يسري في دول العالم المختلفة، وإنني إذ أرحب بهذه الخطوة الشجاعة والقرارات المهمة أطالب جميع المنتسبين لهذه الألوية وهذه المعسكرات أن يعملوا وفق المبادئ الحقيقية والسامية للجيوش، والمتمثلة بخدمة الوطن وحراسته وحماية مكتسباته ويتخلوا